رسالةٌ في

التقسيم والمقسم والقسيم

للعلامة ناصر الدين الطبلاوي الشافعي

ت: 966 هـ

نسخه الكترونيًا

رضا هارون

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله على مزيدِ إفضاله، ومديد نواله، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ ﷺ، وصحبه وكلِّ آله.

هذه رسالة وجيزة لامعة، عزيزة عند خاطبها يانعة، غزيرة المعاني جامعة، بدورها ساطعة، وهي إن شاء الله تعالى على العموم نافعة، وضعتها برسم الأولاد، ومن أراد الله تعالى انتفاعَه بها من سائر العباد، في بيان التقسيم، والمقسم، والقسيم، وتحقيق الفرق بين الانقسامين راجيًا من الله تعالى الخيرَ في الدارين، وهو حسبي ونعم الوكيل، وعليه في جميع أموري التعويل.

اعلم وفقني الله وإياك لصوب الصواب، وجعلنا من أولي الألباب أنَّ:

التقسيم الحقيقي في كلامهم: عبارةٌ عن ضمِّ قيودٍ مخصوصةٍ إلى مفهومٍ كليٍّ، يصير بانضمامها أقسامًا متباينة، أي: يصير المفهوم الكلي بسبب انضمام القيود المذكورة، أو مع انضمامها أقسامًا متباينة.

وذلك كالحيوان، إذا أردتَ تقسيمه إلى الإنسان، والفرس، وغيرهما، فطريقُك أن تأخذ مفهومه الكلي، الذي هو: جسمٌ نامٍ حساسٍ متحركٍ بالإرادة، وإنَّما كان كليًّا؛ لأنَّه لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه كما في المنطق، ثم تضم إليه قيودًا نحو: ناطق، وصاهل، وناهق، فيخرج قسم

الإنسان بضم الأول، وقسم الفرس بضم الثاني، وقسم الحمار بضم الثالث.. وهكذا.

ولا شكَّ في تباين هذه الأقسام التي يُقال لها: الأنواع، والجزئيات أيضًا.

وكالكلمة النحوية إذا أردت تقسيمها إلى اسمٍ، وفعلٍ وحرف معنى، وطريقك: أن تأخذ مفهومها الكليَّ الذي هو قولٌ مفردٌ، أو لفظٌ وضع لمعنى مفردٍ، أو لفظٌ موضوع، ثم تضمُّ إليه قيودًا، نحو: دلَّ على معنى في نفسه، ولم يقترن بزمنٍ معينٍ وضعًا، أو: دلَّ على ذلك، واقترن بما ذكر، أو: دلَّ على معنى خاص في غيره، فيخرج قسم الاسم بضمِّ الأول، وقسم الفعل بضم الثاني، وقسم حرف المعنى بضم الثالث.

ولا شكَّ في تباين هذه الأقسام التي يقال لها: أنواعها وجزئياتها أيضًا.

هذا، ولك -وهو أخصر وأشهر- أن تضع بدل ذلك المفهوم السابق في المثالين: اللفظ الدال عليه، كقولك بدل جسمٍ نامٍ ... إلخ: حيوانٌ.

وبدل قول مفردٍ: كلمة، وتضم إليه القيد الذي هو الفصل، فيخرج حينئذٍ القسم، أي: النوع.

فإذا أردتَ تقسيم جنس الحيوان إلى أقسامه، أي: أنواعه، فقل:

ينقسم إلى حيوانٍ ناطقٍ، وحيوانٍ صاهلٍ، وحيوانٍ ناهقٍ، وهكذا، فالأول: الإنسان، والثاني: الفرس، والثالث: الحمار.

وكذا تقول في المثال الثاني إذا أردتَ تقسيم جنس الكلمة النحوية إلى أقسامها أي أنواعها: تنقسم إلى: كلمة دلَّت على معنى في نفسها، ولم تقترن بما مرَّ، وكلمةٍ دلَّت عليه، واقترنت، وكلمةٍ دلَّت على معنى في غيرها، فالأول: الاسم، والثاني: الفعل، والثالث: حرف المعنى، وعلى هذا فقس.

ولا يخفى أنَّ تقسيم الكلمة ونحوها من كل شيءٍ يرجع إلى الاصطلاح تقسيمٌ اعتباريٌّ؛ ولهذا أعدتُ كاف التمثيل في قولي فيما مرَّ: «وكالكلية ... إلخ».

ثم الاعتباري قد تتباين فيه الأقسام كما تقدَّم في أقسام الكلمة، وقد تتصادق كما سيأتي في غضون كلام السيد رحمه الله، وحينئذٍ فلا ينافي هذا ما قدَّمناه في تعريف التقسيم من قولنا: «أقسامًا متباينة»؛ لأنَّه مقيدُ بالحقيقي في كلامنا.

تنبيهٌ: مثل ما تقرَّر قولُ المقدمة الآجرومية بعد تعريف الإعراب اصطلاحًا على القول بأنَّه معنويٌّ: «وأقسامه أربعةٌ: رفعٌ، ونصبٌ، وخفضٌ، وجزمٌ» انتهى.

وبيانه: أنَّ الإعراب جنسٌ -كالحيوان والكلمة المذكورين-؛ إذ هو على القول المذكور: تغيير آخر الكلمة لفظًا أو تقديرًا لعاملٍ دخل عليهما لفظًا أو تقديرًا.

ثم هذا التغيير جنسٌ تحته أنواعٌ، كأنواع المثالين السابقين، وحينئذٍ فالرفع تغيير خاصٌّ علامته ضمَّة، أو ما ناب عنها، أو تقول: إعرابٌ علامته ما ذكرناه، كما تقول في نوع الإنسان: حيوانٌ ناطقٌ.

فقولك: «إعراب» بمنزلة قولك" «حيوان»، وقولك: «علامته ما ذكرناه» بمنزلة قولك: «ناطقٌ» بالجملة، فيعرف النوع الذي هو الرفع مثلًا بما هو كالجنس، وكالفصل، كما يعرف النوع الذي هو الإنسان مثلًا بجنسٍ وفصلٍ.

والنصب تغييرٌ خاصٌّ علامته فتحة أو ما ناب عنها، أو إعراب علامته ... إلخ.

و(الخفضُ) عبارةُ الكوفي، و(الجرُّ) عبارةُ البصري تغيير خاصٌّ علامته الكسرة أو ما ناب عنها، أو إعراب علامته ... إلخ.

والجزم: تغيير خاصٌّ علامته سكون أو ما ناب عنه، أو إعراب علامته... إلخ.

وبهذا التقرير على منهاج التحرير يظهر لك ما في شرحها للشيخ خالد الأزهري رحمه الله تعالى من الاسترواح الظاهر، كما بينتُه في الحاشية الموضوعة عليه، وفي شرح الشمعة عند الشافعية يظهر لك أيضًا أنَّ من قال في الرفع أنَّه انتقال الآخر من حالة الوقف إلى علامة العمدة، وفي النصب أنَّه انتقال الآخر من حالة الوقف إلى علامة الفضلة، وهكذا بالاعتبار المناسب للباقي= فقد وافق من استروح وتشمم، والله أعلم.

إذا تقرَّر ذلك لديك، وصار جليًّا عليك، فقد ظهر لك أيُّها الولد الكريم ما تُلي عليك في معنى التقسيم، وهذا إنَّما هو تعريفٌ للتقسيم المراد عند الإطلاق، وهو تقسيم الكليِّ إلى جزيئاته.

وأمَّا تقسيم الكلي إلى أجزائه، فهو عبارةٌ عن تحليل المركب إلى أجزائه، كالسرير بالنسبة إلى الخشب والنوار والمسمار، وكالكلام النحوي بالنسبة إلى المسند، والمسند إليه، لا بالنسبة إلى أقسام الكلمة السابقة؛ إذ لا يقع الحرف ركنًا للإسناد أصلًا كما سيأتي، فلا معنى له حينئذٍ إلا ما ذكرناه من تحليل المركب وتفصيله.

ويعضد ذلك قول المحقق السيد قدَّس الله سرَّه في حواشيه على العضد عند قول المصنف والشارح: (ينحصر: أي المختصر، أو العلم) ما نصُّه: «وعلى كلا التقديرين هو من تقسيم الكلِّ إلى أجزائه، وهو تفصيله، وتحليله إليها، فلا يصدق المقسم على أقسامه ضرورةَ أنَّ الكلَّ لا يُحمل على الجزء من حيث هو جزءٌ، ويكون كلُّ قسمٍ داخلًا في ماهية المقسم، ويحتمل أن يقدر: ما يتضمنه الكتاب، أو العلم كما أشار إليه، فيجعل من تقسيم الكلي إلى جزئياته، وهو أن تضمَّ إليه قيودًا متباينة، أو مخالفة، فيتحصل بانضمام كل قيدٍ قسمٌ منه، فعلى الأول يكون التقسيم حقيقيًّا تتباين فيه الأقسام، كتقسيم الحيوان إلى الإنسان والفرس وغيرهما، وعلى الثاني يكون اعتباريًّا، كتقسيم الإنسان إلى الكاتب، والضاحك، والأقسام تتصادق فيه.

وأيًّا ما كان، ففيه ضمٌّ وتركيبٌ، والمقسم صادقٌ على أقسامه، وهو جزءٌ لمفهومها» انتهى.

قلتُ: ولعمري إنَّه في غاية النفاسة، وإنَّه عاضدٌ لما تقدَّم في معنى التقسيم الحقيقي، ولما عرفنا به تقسيم الكل إلى أجزائه من التحليل المذكور، ومفيدٌ للتقسيم الاعتباري، وإنَّ الأقسام تتصادق فيه، بمعنى: قد تكون كذلك كما في مثاله، لا أنَّه يلازم كما هو ظاهرٌ بشهادة ما سبق لك في أقسام الكلمة ونحوها.

وقوله في مطلع الكلام: «وعلى كلا التقديرين هو من تقسيم الكلام... إلخ» يعني: من نحوه وشبهه، وإلا فالكلام بالقصد في الانحصار، أي: انحصار المختصر أو العلم فيما ذكره المصنف، فيكون من انحصار الكل في الأجزاء، لا الكليِّ في الجزئيات.

وقد عبَّر السعدُ رحمه الله تعالى بذلك في (شرح التلخيص) عند قول المصنف: «وينحصر في ثمانية أبواب»، ويؤخذ منه ما سيتلى عليكَ موضحًا من تحقيق الفرق بين التقسيمين، أي: تقسيم الكلي إلى جزئياته، وتقسيم الكل إلى أجزائه، ويستفاد منه أيضًا قوله: إن الكلَّ لا يحمل على الجزء يُراعى فيه قيدُ الحيثية المنبه عليها في قوله: «من حيث هو جزءٌ»، وإلا فقد يحمل عليه لا من هذه الحيثية كما حُقق في موضعه، والله تعالى أعلم.

قلتُ: قد علمتَ من كلام السيد -الذي هو سيد الكلام- معنى التقسيمين، وهو المشهور بين القوم، ثم رأيتُ لبعضهم في معناهما ما نصُّه: تقسيم الكلي إلى جزئياته: إظهار الشيء الواحد لا بالشخص على أحوالٍ مختلفة، كما في تقسيم الجنس إلى أنواعه، وتقسيم الكل إلى أجزائه: إظهار ما في الشيء الواحد بالشخص من الأجزاء التي تركب منها، كتقسيم السكنجبير إلى خلٍّ وعسلٍ. انتهى.

قلتُ: وهو دقيق يرجع في المعنى إلى ما قدَّرناه؛ إذ قوله في الأول: «إظهار الشيء الواحد لا بالشخص» أراد به: المفهوم الكليَّ السابق في التعريف الأول.

وقوله: «فيه على أحوالٍ مختلفةٍ» يشير به إلى ظهور تلك الأقسام بعد انضمام القيود المذكورة.

وقوله في الثاني: «بالشخص» متعلِّقٌ بالواحد؛ لأنَّه وقع في مقابلة قوله في الأول: «لا بالشخص» المتعلق بالواحد بلا شبهة.

ولا يخفى أنَّ إظهارك ما في الشيء الواحد بالشخص من الأجزاء إنَّما يكون بتحليلها وتفصيلها، وتفكيكها، أي: حقيقةً، كما في السرير إذا فُكت أجزاؤه في الحسِّ من الخشب وغيره، أو حكمًا، كما في السكنجبين إذا فُكت أجزاؤه في التفسير كأن تقول: تركبُّه ينحل لفظًا إلى قولك: جزء خلٍّ،

وجزء عسلٍ، كما في الكلام النحوي إذا فُكَّ جزءاه، كأن تقول: إنَّه ينحلُّ إلى قولك: مسندٌ، ومسندٌ إليه.

وبما تقرَّر وحُرِّر ظهر لك سرُّ قوله في الأول: «إظهار الشيء»، وقوله في الثاني: «إظهار ما في الشيء»؛ فإنَّ الأول يعطيك حالة ضمٍّ وتركيبٍ بقرينة إظهار الشيء على أحوالٍ مختلفةٍ، والثاني يعطيك حالة تحليلٍ وتفكيكٍ بقرينة الإتيان بـ(في) الظرفية من قوله: «إظهار ما في الشيء... إلخ»، و(من) البيانية في قوله: «من الأجزاء» إذ هي بيانٌ لما من قوله: «ما في الشيء»، فكأنَّه قال: إظهار الأجزاء التي في الشيء المركبِّ من كذا، وكذا. فتأمله، والله أعلم.

والمَقْسِم بفتح الميم، وسكون القاف، وكسر السين: مورد القسمة، فهو اسم مكانٍ، كالمَنْبِت، ألا ترى إلى الحيوان، فإنَّه موردٌ لها، وكذا الكلمة ونحوها.

ثم المقسم قد يكون كليًّا، وقد يكون كُلًّا، كما سيأتي بيانه.

وأمَّا القِسْم بكسر القاف وسكون السين المهملة: فهو ما دخل في الشيء، واندرج تحته حقيقةً أو حكمًا، كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان، وكالاسم بالنسبة للكلمة.

وأمَّا قَسِيم الشيء بفتح القاف، وكسر السين، وبالمثناة التحتية الساكنة، فهو ما كان مباينًا له، واندرج معه تحت كُلِّيٍّ، كالإنسان بالنسبة للفرس؛ إذ بينهما التباين، وهما مندرجان في الحيوان، الذي هو جنسٌ كليٌّ، وكالاسم بالنسبة إلى الفعل لما ذُكر.

وبالجملة: فالحيوانُ مَقْسِم، والإنسان مثلًا قسمٌ بالنظر إلى الحيوان، وقَسيمٌ بالنظرِ إلى الفرس مثلًا، الإنسان، والفرس، وبقية أنواع الحيوانات أقسامه.

وكذلك تقول: الكلمة مَقْسِمٌ، والاسم مثلًا قِسمٌ وقَسِيمٌ بمثل التنظيرين المذكورين، والاسم والفعل وحرف المعنى أقسامها.

هذا، وقد قالوا في الفرق بين الانقسامين: «**أنَّ انقسام الكليِّ إلى جزيئاته يكون بالتركيب، وانقسام الكلِّ إلى الأجزاء يكون بالتحليل**»، وقد تُلي عليك ما يغنيك عن الإعادة، وبأن: «**المقسِم محمولٌ على القِسم في جانب انقسام الكليِّ إلى جزئياته، ومباينٌ له في جانب انقسام الكلِّ إلى أجزائه**».

وتقريره: أنَّك إذا أردتَ حمل الـمَقْسِم على القِسم في الأمثلة السابقة فاجعل القسم مبتدأً، وأَخبِر عنه بالمقسِم، فقل: الإنسان حيوانٌ/ الاسم كلمةٌ/ الرفع إعرابٌ... وهكذا، وضابطه: صحة إطلاق القسم على حدِّ الأقسام، بأن تخبر بالمقسِم عن ذا القسم كما رأيتَ آنفًا.

وبهذا ظهر لك قولهم: «المقسم محمولٌ على القسم في انقسام الكليِّ إلى جزئياته».

وأمَّا قولهم: «ومباينٌ له في انقسام الكلِّ إلى أجزائه» فلأنَّك لا تقول: الخشب سريرٌ، ولا: الخلُّ سكنجبين، ولا المسند كلامٌ مثلًا؛ إذ لا يصح حمل الـمَقسِم فيهما من السرير والسكنجبين والكلام على القسم من الخشب، والخل، والمسند مثلًا؛ وذلك لأنَّ حقيقةَ المقسم المذكور إنَّما تقوم من

مجموعِ جزئين أو أكثر، فلا يتحقق بغير ذلك، فلا يأتي حمل المقسم حينئذٍ على القسم.

ألا ترى إلى قول ذلك المحقق السيد رحمه الله في حاشيته السابقة في جانب تقسيم الكلِّ إلى أجزائه فيما تقدَّم عنه ما نصُّه: «فلا يصدق المقسم على أقسامه ضرورةَ أنَّ الكل لا يحمل على الجزء من حيث هو جزءٌ... إلخ»، وقوله في جانب تقسيم الكليِّ إلى جزئياته: «والمقسم صادقٌ على أقسامه... إلخ» فتدبره.

تنبيهٌ: وقع لبعضهم أنَّه جعل من تقسيم الكلِّ إلى أجزائه: تقسيمَ الكلام إلى الاسم، والفعل، والحرف كما يقتضيه ظاهر صنيع الآجرومية وغيرها، فمن جعل الثلاثةَ أقسامًا له ففيه نظرٌ؛ لأنَّه يقتضي أنَّ الكلام لا يتحقق إلا بالثلاثة، كما شأن الكلِّ مع الأجزاء، كما في السرير والسكنجبين، مع أنَّ الحرف لا يقع جزءًا للكلام كما مرَّ.

ولهذا عدلتُ إلى قولي عند: وجعله من التقسيم المذكور سابقًا: «وكالكلام النحوي بالنسبة إلى المسند والسند إليه... إلخ».

ومن أجل النظر المذكور احتاج الشيخ خالد الأزهري رحمه الله في شرح الآجرومية كغيره من شارحيها إلى الحمل على المجموع.

لكن رأيتُ للفاضل الصالح الشيخ نور الدين البجاي رحمه الله في أوراقٍ جعلت على مواضع من الشرح المذكور ما نصُّه: «المجموع من الجميع؛ لأنَّ

المقصود من المجموعِ: الهيئة الاجتماعية، سواءُ وجدت جميع الأجزاء أو تخلَّف بعضُها، بخلاف الجميع، فإنَّه لا بُدَّ فيه من وجود كلِّ فردٍ فردٍ، بحيث لا يتخلف من الأفراد فردٌ واحدٌ، والمعتبر في كون الاسم والفعل والحرف أجزاءً للكلام تركبُه من مجموعها، لا من جميعها؛ إذ قد يتركب من اسمين، نحو: زيدٌ قائمٌ، ومن فعلٍ واسمٍ، نحو: قام زيدٌ، ومن حرفٍ وفعلٍ واسمٍ، نحو: قد قام زيدٌ، ولو اعتُبر تركبُه من الجميع لم يصدق إلا على الصورة الأخيرة، وهو صادقٌ بكلٍّ من الصور الثلاث» انتهى.

وأنتَ خبيرٌ بأنَّ قولَه: «ومن حرفٍ وفعلٍ واسمٍ، نحو: قد قام زيدٌ» مردودٌ؛ لأنَّ الحرف -كما قدَّمناه- لا يقع ركنًا للإسناد.

ومن ثَمَّ عرَّف العلامة ابنُ الحاجب الكلامَ بما يتضمن كلمتين بالإسناد، وقال: «ولا يتأتَّى ذلك إلا في اسمين، أو اسمٍ وفعلٍ» انتهى.

فكان يكفي أن يقف عند قوله: «لا من جميعها»، أو يقول بعده في التعليل: إذ لا يتركب إلا من اسمين أو من اسمٍ وفعلٍ، ولا يضر في المجموع تخلُّف بعض الأجزاء كما مرَّ.

ويصح قوله: «لم يصدق إلا على الصورة الأخيرة» بقوله: «لاقتضى تركيبَ الكلام من الحرف مع غيره، وليس كذلك في الواقع»؛ فلهذا اعتبر تركبه من مجموعها لا من جميعها؛ إذ لو كان الثاني لاقتضت العبارة أنَّ الكلام يتركب من الثلاثة حيث وقع لا من أقل منها، وأنَّ الحرف من جملة أجزائه، والواقع

بخلاف هذا، ولك أن تحمل كلامه على التركيب بحسب الصورة الظاهرة كما قالوه في التركيب من حرف واسمٍ كـ: يا زيد، في النداء عند الكل، و(ألا) في التمني على مذهب سيبويه رحمه الله كما بينتُه في شرح الورقات.

...[1] في شرح المغني بناءً على المذهب المذكور ما نصُّه: «فإذا قيلَ: (ألا ما) كان ذلك كلامًا مؤلفًا من حرفٍ واسمٍ، فإنَّما تمَّ الكلام بذلك حملًا على معناه، أي: أتمنى، فنظر إلى الحمل على المعنى قصدًا للحقيقةِ، بشهادة قوله: حملًا على معناه، وهو: أتمنى ما، أي: من الاسم والفعل.

فيكون قولنا: «لا يقع ركنًا... إلخ» مُنزَّلًا على الحقيقة؛ لأنَّها المرادة عند الإطلاق.

وكذل قول ابن الحاجب: «لا يتأتَّى... إلخ» أي حقيقةً فاعمله.

وقد رأيتُ للفاضل المذكور رحمه الله تعالى في حاشيته على الشرح الأصلي على جمع الجوامع للمحلي رحمه الله تعالى ما نصُّه: «بخلاف تقسيم الكلِّ إلى أجزائه، كما في تقسيم الكلام إلى الاسم والفعل والحرف، فإنَّه لا يصح الإخبار بالمقسم عن كلٍّ منهما، فلا يصح أن يُقال: الاسم كلامٌ، والفعل كلامٌ، والحرف كلامٌ؛ إذ كلٌّ منها كنيةٌ لا كلامٌ» انتهى المراد، وقد عرفتَ ما فيه، والحمل على المجموع فيما تقدَّم والله أعلم.

(1) على هامش المخطوط: «بياضٌ في الأصل».

وإنَّما قلنا: «فيما سبق كما يقتضيه ظاهر صنيع الآجرومية» لأنَّه يمكن حمله على ما يقتضي كونها أقسامًا للكلمة بتقدير مضافٍ، أي: وأقسام جزء الكلام، وهو الكلمة، لكنَّه خلاف الظاهر، والأصل عدم التقدير.

هذا، وقال أيضًا في الفرق بين الانقسامين السابقين بـ: أنَّ المقسم جزء القسم، كلٌّ في انقسام الكل إلى جزئياته، وبالعكس في جانب الأخير.

وإيضاحه: أنَّ الحيوان جزءٌ من الإنسان؛ لوجود الجنس في ضمن النوع، إذ مفهوم الحيوان من الجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة متعبرٌ في مفهوم الإنسان، مع زيادة قيد الناطقية، فإنَّه إذا قيل لك: ما الإنسان؟ فجوابك: حيوانٌ ناطقٌ، وكذا الكلمة، فإنَّها جزءٌ من الاسم مثلًا إذ مفهومها من القول المفرد معتبرٌ في مفهومه مع زيادة قيود، فإنَّه إذا قيل لك: ما الاسم؟ فجوابك: كلمةٌ دلَّت على معنى... إلخ.

وبهذا عُلم:

- أنَّ مفهوم القسم مجموع جزئين أو أجزاء، فهو حينئذٍ كلٌّ.
- وأنَّ مفهوم المقسِم بعضٌ من مفهوم القسم، فهو حينئذٍ جزءٌ.

فظهر حينئذٍ قوله: «إن المقسِم جزءٌ، والقسم كلٌّ في انقسام الكليِّ إلى جزئياته»، ولا يخفى على المتأمل العكسُ في الانقسام الآخر.

وإن أردت إيضاحه للمبتدئ فقل: السرير مثلًا كلٌّ، وهو المقسم، والخشب مثلًا جزءٌ له، وهو القسم، وكذا السكنجبين فإنَّه كلٌّ ومَقسِمٌ، والعسل جزءٌ

له، وإنَّما كان هذا الجزء كلًّا لأن مفهومه مركَّبٌ من أجزاءٍ بعضها مفهوم المقسم فتأمله.

يزيدك بيانًا وكشفًا، وما يدور في نظرك...[1]

(1) بياض في المخطوط، وقد كتب الناسخ: «بياضٌ في الأصل».

الفرق بين تقسيم الكلِّ إلى أجزائه، والكليِّ إلى جزيئاته من وجوهٍ:

أحدها: أنَّ **الأوَّل** يكون بالتحليل **حقيقةً**، كما في: (السرير) إذا فُكَّت أجزاؤه من خشبٍ، ونوارٍ، ومسمارٍ-، أو **حكمًا** كما في (السكنجبين) إذا فُكَّت أجزاؤه في العبارة، فإنَّ تركيبه ينحلُّ إلى قولِك: جزءُ خلٍّ، وجزءُ عسلٍ.

ولهذا قال بعضهم في تعريفه: «إظهار ما في الشيء الواحد بالشخص من الأجزاء التي تركب منها».

فانظر إلى قولك: «إظهار ما في الشيء... إلخ» فإنَّه يؤذن بتحليلٍ وتفكيكٍ، كما تقرَّر.

وأمَّا الثاني، فيكون بالتركيب لما علمتَ من ضمٍّ قيودٍ مخصوصة إلى مفهومٍ كليٍّ، كما مرَّ.

وثانيها: أنَّ المقسِم **في الأولِ** كلٌّ، والقِسم جزءٌ منه، **وفي الثاني** بالعكس.

ألا ترى في الأول إلى (السرير) فإنَّه كلٌّ، و(الخشبُ) مثلًا جزءٌ.

ألا ترى في الثاني إلى (الكلمة) فإنَّها جزءٌ، و(الاسمُ) مثلًا كلٌّ.

وذلك لأنَّ مفهوم الاسم -الذي هو قِسمٌ- هو: دلَّت على معنى ... إلخ، مفهوم الكلمة -التي هي مقسِم-: قولٌ مفردٌ، وحينئذٍ فمفهوم المقسِم المذكور جزءٌ من مفهوم القسم المذكور، فالقسم كلٌّ.

وبهذا ظهر لك قولهم: «الكليُّ جزء الجزئي» لأنَّ الكليَّ بعضٌ من مفهوم جزئيه كما مرَّ في الكلمة والاسم آنفًا.

وقولهم: «الجزئي كلُّ الكليِّ» أي: لأنَّ مفهومه يُركَّب من أجزاءٍ بعضها مفهوم المقسِم، كما تقرَّر في المثال.

وثالثها: أنَّ المقسِم **في الأول** لا يحمل على القسم؛ لعدم صدق المقسم فيه عليه، فلا تقول: الخشب سريرٌ.

وفي الثاني محمولٌ عليه لصدق المقسِم فيه عليه، فتقول: الاسم كلمةٌ.

ورابعها: أنَّ العطف **في الأوَّل** في الأوَّل إنَّما يكون بـ(الواو)، تقول: السكنجبين خلٌّ، وعسلٌ، ولا تقول: أو عسل.

والعطف **في الثاني**: يكون بها، وبـ(أو)، وإن كانت الواو في التقسيم أجودَ كما قاله ابن مالكٍ، فتقول: الكلمة اسمٌ وفعلٌ وحرف على الأجود، ويجوز: اسمٌ أو فعلٌ، أو حرفٌ.

ومنها: أنَّ الكلَّ متقَوِّمٌ -بمثناةٍ فوقية، وكسر الواو المشددة- بأجزائه، فإنَّها تقوم بآحادها المجتمعة على الوجه المخصوص، بخلاف الكليِّ فإنَّه مقوِّمٌ -بكسر الواو المشددة دون المثناة- لجزئياتِه، كالحيوان لأنواعه، كالإنسان، والفرس، والحمار، فإنَّه مقوِّمٌ لها؛ إذ الحيوانية جزءٌ منها، والجزء مقوِّمٌ مع بقية الأجزاء للكل، وكالإنسان لأفراده، كزيدٍ، وعمروٍ، وخالدٍ بشهادة قولك:

«إنسانٌ متشخِّصٌ» في الجواب عن قول سائلٍ: «ما زيدٌ؟»، وكالكلمة لأنواعها، كما وضح لك سابقًا.

ويظهر لك سرُّ هذا الفرق بتأملك ما سبق مبسوطًا في الفرق الثالث من الفروق بين الانقسامين حيث قلنا: «إن المقسِم جزء القسم، كلٌّ في انقسام الكليِّ إلى جزئياته، وبالعكس في الآخر».

وإذا أردتَ الإعلام بهذا السر فقل: لمَّا كان الكليُّ جزءًا من الكل، وبهذا نسب إليه، كالجزء مقوِّمًا للكل، فإنَّ الكل مقوَّمًا بالجزء، أي: بأجزائه كما تقدَّم، فتأمله، فإنَّه لطيفٌ.

ومنها: أنَّ الكلَّ موجودٌ في الخارج بخلاف الكليِّ، فلا يوجد إلا في الذهن.

ومنها: أنَّ الكل يُعدُّ بأجزائه، بخلاف الكليِّ، فلا يُعَدُّ بجزئياته.

ومنها: أنَّ الكلَّ لا بد من حضور أجزائه معًا، بخلاف الكليِّ فلا يجب حضور جزئياته معاً.

ومنها -كما يؤخذ من بعض الفروق بين الانقسامين السابقة-: أنَّ الكلَّ غير محمولٍ على أجزائه، والكليُّ محمولٌ على جزئياته.

وأمَّا الفرق بين الجزء والجزئي، فقد قدَّمناه.

وقالوا أيضًا في الفرق بينهما: أنَّ العطفَ **في انقسام الكليِّ** يكون بـ(الواو) أو بـ(أو)، وإن كانت (الواو) في التقسيم أجود، كما قاله العلامة ابن مالكٍ

رحمه الله تعالى، كقولك: «الكلمة: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفُ معنى» على الأجود، ويجوز: اسمٌ، أو فعلٌ، أو حرف معنى.

وفي انقسام الكلِّ لا يكون إلا بـ(الواو)، كقولك: السكنجبين خلٌّ، وعسلٌ، ولا يجوز: أو عسل بعطفك له بـ(أو) على خلٍّ...[1]

إنَّما كانت (الواو) فيما ذُكر أجود؛ لأنَّ (أو) قد ترد للشكِّ، وفاعل التقسيم ليس بشاكٍّ، وليس مقامه مقام شكٍّ، ولأنَّ معنى التقسيم يرجع إلى ضمِّ القيود وجمعها، و(الواو) لمطلق الجمع، ففي لفظها إشعارٌ بالمراد؛ لأنَّ (أو) قد ترد لأحد الشيئين، أو الأشياء.

بل ادَّعى بعضهم أنَّها وضعت في الأصل لذلك، فربما يتوهم من ذكرها في معرض التقسيم أنَّ المراد أحد القسمين، أو الأقسام على الإبهام بالوحدة، فيكون المراد: أحدهما، وليس الواقع كذلك، وإنَّما المراد: كلُّ واحدٍ معينٍ قسمٌ من ذلك الشيء.

ولا كذلك (الواو)، لا يقال: قد ترد (الواو) بمعنى (أو)، فيعود المحذور؛ لأنَّا نقول: هو خلاف الأصل والغالب فيها، ولا يتبارد مثله إلى الفهم لقلته.

وانظر إلى قول المحقق السيد رحمه الله تعالى فيما مرَّ عنه في الحواشي العضدية في انقسام الكليِّ ما نصُّه: «والمقسِم صادقٌ على أقسامه، وهو جزءٌ لمفهومها» انتهى.

---

(1) بياض في المخطوط، وكتب الناسخ: «بياضٌ في الأصل».

فتأمَّل قولَه: «وهو جزءٌ لمفهومها»، وإذا صدق تأملك في كلامه فقد استخرجت منه جميع الفروق السابقة.

ألا ترى إلى قوله في الأول في انقسام الكلِّ إلى أجزائه: «وهو تفصيله وتحليله إليها»، وقابله في الانقسام الآخر في الآخر بقوله: «ففيه ضمٌّ وتركيبٌ»، فيتحصل حينئذٍ فرقٌ من الفروق السابقة.

وألا ترى إلى قوله في التفريع على الأول: «فلا يصدق المقسِم على أقسامه ضرورةَ أنَّ الكل لا يُحمل... إلخ»، وقابله في الآخر بقوله: «والمقسِم صادقٌ على أقسامه»، فتحصَّل حينئذٍ فرقٌ آخر مما ترى.

وألا ترى إلى قوله في سابق التفريع على الأول أيضًا: «ويكون كلُّ قسمٍ داخلًا في ماهية المقسِم، أي: لأنَّه بعضها، وبعض الشيء داخلٌ فيه»، أي: فيكون المقسم كلًّا؛ لأنَّه تركب من الجزء، أو يكون القسم جزءًا؛ لأنَّه بعضٌ منها، وقال في مقابله: «وهو جزءٌ لمفهومها، أي: والمقسم جزءٌ لمفهوم الأقسام، أي: لمفهوم كلِّ وحدٍ منها»، أي: فيكون القسم كلًّا؛ لأنَّ مفهومه مشتملٌ على مفهوم مقسِمه مع زيادة، ويكون المقسِم جزءًا؛ لأنَّ مفهومه بعض القِسم، وجزء الشيء بعضه، فتحصَّل حينئذٍ فرقٌ آخر مما مرَّ، فلله جرُّ صنيع السيد رحمه الله تعالى، فتأمله يا أخا الإنصاف، وجانِب الحسد والاعتساف.

خاتمةٌ نسأل الله حسنها

تتضمن تلخيص ما مرَّ عليه الكلام تسهيلًا على المبتدئ، وتقريبًا للمرام، مع زيادة فوائد على ما تليت عليك، وقُدِّم بين يديك

فقيل: **التقسيم**: ضمُّ أمرٍ مختصٍّ إلى مفهومٍ كليٍّ.

وهذا يشمل -مع اختصاره- التقسيمَ الحقيقيَّ والاعتباري.

وبعبارة أخرى تشملهما[1] أيضًا: ضمُّ قيود إلى مفهومٍ كليٍّ يظهر به أقسامه متباينة، أو متخالفة، **هذا في تقسيم الكليِّ إلى جزئياته**، كتقسيم الحيوان إلى الإنسان وغيره، وينقسم الإنسان إلى الكاتب، والضاحك.

وتقسيم الكلِّ إلى أجزائه: تحليل المركب، وتفصيله حقيقةً، أو حكمًا، كالسرير، والسكنجبين.

والمقسِم: مورد القسمة سواءٌ كان كليًّا، أو كُلًّا.

والقِسم -بكسر القاف-: بعض الشيء، ولو اعتبارًا، ويتحقق بجنسٍ وفصلٍ، ولو تنزيلًا، يعني: بضمِّ الفصل إلى الجنس، أو ضمِّ ما هو بمنزلتهما، فخرج القسيم.

وقسيم الشيء: مغايره، ولو حكمًا.

والأقسام: الأنواع، ويقال لها: الجزئيات أيضًا.

(1) في المخطوط: يسهلها.

وقد نبَّه على ذلك القول الشيخ خالد في شرحه على قواعد الإعراب عند قول المصنف: الباب الأول في الجملة وأقسامها وأحكامها بقوله: «والمراد بالأقسام: الجزئيات لا الأجزاء» انتهى.

قلتُ: فقوله: «والمراد» أي: بحسب الحقيقة؛ لأنَّها الأصل عند الإطلاق، وإلا فقد نطلق الأقسام على الأجزاء مجازًا كما صرَّح به الشيخ المذكور في شرح الآجرومية بقوله: «توطئةٌ: ولمَّا كان كلُّ مركبٍ لا بد له من أجزاء يتركب منها احتاج إلى ذكر أجزاء الكلام معبرًا عنها بالأقسام مجازًا، كما فعل الزجاجي في جمله، فقال: وأقسامه أي: أجزاء الكلام» انتهى المراد منه.

ونقضه بعضهم بأنَّ إطلاق الأقسام على الأجزاء حقيقةٌ في اصطلاح النحوي، وإنَّما هو مجازٌ في اصطلاح المنطقي، ففيه خلط اصطلاحٍ باصطلاحٍ.

واعلم أنَّ الجزئيات جمع جزئي، والأجزاء جمع جزء.

والفرق بين الجزئي والجزء: **أنَّ الأول** ما صحَّ أن يُخبر عنه بمقسِمه، أو ما لا يقبل مفهومه عند تصوره الشركة وضعًا، ولا عبرة بما يطرأ من اشتراك له لفظًا، تقول على الأول مثلًا: الاسم كلمةٌ، والمثال على الثاني: زيدٌ عَلَمًا، فإنَّه جزئي إذ لا يقبل الشركة وضعًا، وإن سُمي به عددٌ كثيرٌ من الناس؛ لأنَّه بأوضاع متعددة.

والثاني: ما لا يصح فيه ذلك، أو ما تركب الكل منه، ومن غيره، فتقول: الاسم كلمةٌ، ولا تقول: المسند كلامٌ، ولا الخشب سريرٌ، ولا الخشوع صلاةٌ.

والفرق بين انقسام الكليِّ إلى جزئياته، وانقسام الكلِّ إلى أجزائه: أنَّ الأول يكون بالتركيب، والثاني بالتحليل.

وأنَّ المقسِم بهم أوله مجموع على القِسم -بكسر أوله- في الأول، ومباينٌ له في الثاني.

وأنَّ المقسِم جزءٌ، والقسم كلٌّ في الأول، وينعكس في الثاني.

وأنَّ العطف من حيث الصحة يكون بـ(الواو)، وإنَّما قلنا: من حيث الصحة للاحتراز عن الأجود السابق.

فإن قلتَ: قد عرفنا بهذا حاصل ما تقدَّم، ولكن جرَّنا إلى السؤال عن الفرق بين نفس الكل والكليِّ في مقابلهما من الجزء والجزئي، وإلى تكميل الفائدة ببيان الكلية ومقابلها من الجزئية.

قلت لك: البشرى بالجواب، **أمَّا الفرق بين نفس الكلِّ والكلي فمن وجوهٍ**:

منها: أنَّ الحكم في الكل على مجموع الأفراج من حيث هو مجموع، نحو: كلُّ رجلٍ في البلد يحمل الصخرة العظيمة، أي: مجموعهم لا كلُّ فردٍ فردٍ البتةَ، بخلاف الكليِّ، فإنَّ الحكم فيه على الماهية من حيث هي، يعني: من غير نظرٍ

إلى الأفراد، نحو: الرجل خيرٌ من المرأة، أي: حقيقته أفضل من حقيقتها، وكثيرًا ما يفضُل بعضُ أفرادِها بعضَ أفرادِه كما هو مشاهدٌ.

ومنها: أنَّ الكلَّ متقوِّمٌ -مثناة فوقية، وكسر الواو المشددة- بأجزائه، كالعشرة، والمائة، والألف تقوم بأحادها المجتمعة على الوجه المخصوص، بخلاف الكليِّ فإنَّه مقوِّمٌ -بكسر الواو المشددة بدون المثناة- لجزئياته، كالحيوان لأنواعه كالإنسان، والفرس، والحمار، فإنَّه مقومٌ لها؛ إذ الحيوانية جزءٌ منها، والجزء مقوِّمٌ مع بقية الأجزاء للكل، وكالإنسان لأفراده، كزيدٍ، وعمروٍ، وخالدٍ بشهادةِ قولك: إنسانٌ متشخصٌ في الجواب عن قول سائلٍ: ما زيدٌ؟، وكالكلمة لأنواعها كما وضح لك سابقًا، ويظهر لك سر هذا الفرق بتأملك ما سبق مبسوطًا كما في الفرق الثالث من الفروق بين الانقسامين، حيث قلنا: إن المقسم جزءٌ، والقسم كلٌّ في انقسام الكليِّ إلى جزئياته، وبالعكس في الآخر، وإذا أردتَ الإعلام بهذا السر فقل: لما كان الكليُّ جزءًا من الكل، وبهذا نُسب إليه كان الجزء مقوِّمًا للكل، وكان الكل متقومًا بالجزء، أي بأجزائه كما تقدَّم فتأمله فإنَّه لطيفٌ.

ثم هذا الفرق الثاني بين الكلِّ والكليِّ بمعنى قول بعض الفضلاء رحمه الله تعالى: «الكلُّ يتوقف على جميع أجزائه؛ لأنَّ حقيقته إنَّما تقوم بالأجزاء، بخلاف الكليِّ فإنَّه لا يتوقف على شيءٍ من جزئياته، بل كلٌّ من جزئياته يتوقف عليه تركبه من الكليِّ وشيءٍ آخر» انتهى، وفيه تأكيدٌ وتأييدٌ لما تقدَّم آنفًا.

ومنها: أنَّ الكلَّ متناهي الأجزاء، بخلاف الكليِّ، فإن جزئياته لا تتناهى.

ومنها: أنَّ الكلَّ موجودٌ في الخارج بخلاف الكلِّي، فلا يوجد إلا في الذهن على ما فيه من الخلاف المقرر في موضعه.

ومنها: أنَّ الكلَّ لا بُدَّ من حصر أجزائِه معًا بخلاف الكليِّ، فلا يجب حصر جزئياته معًا.

ومنها -كما يؤخذ من بعض الفروق بين الانقسامين السابقة: أنَّ الكلَّ غير محمولٍ على أجزائه، والكلي محمولٌ على جزئياته، وأمَّا الفرق بين الجزء، والجزئي فقد تقدَّم.

وأمَّا الكليَّة: فهي التي يقع الحكم فيها على كل فردٍ فردٍ مطابقةً إثباتًا وسلبًا، نحو جاء عبيدي، وما خالفوا فأكرمهم، ولا تهنهم، أي جاء فلان، وهكذا، وجاء فلان وهكذا، وما خالف فلانٌ وهكذا، وأكرم فلانًا، وأكرم فلانًا وهكذا، ولا تهن فلانًا، ولا تهن فلانًا وهكذا، ونحو كلُّ إنسانٍ كاتبٌ، أي: بالقوة، أي: هذا كاتبٌ، وهذا كذلك، وهلمَّ جرًّا.

قلتُ: وفي نفس لفظ الكلمة المشتمل على تاء الوحدة إيماءٌ دقيقٌ إلى عموم الأفراد، أي: كل فردٍ فردٍ؛ لما فيه من الكلى المنسوب إلى الكل بقيد العموم والإحاطة، ومن ثَمَّ كان سورًا في المحصورات عند المناطقة في القضية الكلية موجبةً أم سالبةً؛ لأنَّه محيطٌ بالأفراد كإحاطة سور البلد بها كما حُقق في بحث المحصورات، وقد قرر هذا اللفظ المشير إلى العموم بالتاء المذكورة

للعموم للإيماء إلى شمول في جهة الوحدة أي جنسها فيرجع إلى عموم الأفراد **فتأمله**.

ولا يخفى أنَّ الجزئية تقابلها وانها الحكم على بعض الأفراد.

وبهذا مع الذي تقدم عرفت الكل والكلي والجزء والجزئي والجزئية.

وهذا آخر ما أردنا إيرادَه، واللّه نسأل أن يديم علينا إمداده وخيره وجبره وإرشاده آمين

وصلى اللّه على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم (1)

(1) قال الناسخ: بلغ مقابلةً من أوله إلى آخره مع التأمل بحسب الطاقة».